الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4794 | الإثنين | 24 رجب 1445 هـ | 5 فبراير 2024 م | السنة السادسة عشرة

من خلال تقديم أفضل الخبرات والاستشارات التنموية

النكت: «البنك الدولي» يسعى إلى استمرار الشراكة القوية مع الكويت

أكد الممثل المقيم لمجموعة البنك الدولي لدى الكويت زياد النكت أمس الأحد استعداد البنك لتقديم أفضل الخبرات التنموية والاستشارات اللازمة لدعم رؤية (كويت جديدة 2035).

وقال النكت إن من أولويات عمله في الفترة المقبلة تعزيز الشراكة بين البنك الدولي والكويت والمساهمة في اقتراح بعض الحلول لمواكبة رؤية الكويت في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتنمية القطاعين العام والخاص والاستثمار في رأس المال البشري.

وأضاف أن ذلك يشمل أيضا تعزيز نظام الحوكمة لتطوير الإدارة الحكومية وتحسين جودة الخدمات وتعزيز التنمية المستدامة للبنية التحتية في الكويت.

ولفت إلى سعي البنك الدولي لاستمرار الشراكة القوية مع الكويت "التي تبذل جهودا على طريق تحولها إلى مركز مالي وتجاري بحلول العام 2035 اعتمادا على الركائز السبع لرؤية (كويت جديدة 2035)".

وأوضح أن الخبرات العالمية التي اكتسبها البنك الدولي على مدى عقود عززت من القدرة على تقديم حلول عملية ومناسبة تراعي خصوصية كل دولة لافتا إلى إمكانية أي جهة عامة بدولة الكويت أن تطلب التعاون المعرفي مع البنك الدولي من خلال الاتفاق الإطاري الشامل المبرم بينه وبين الكويت.

ونوه النكت بالعلاقات التاريخية بين البنك ودولة الكويت التي تمتد جذورها إلى عام 1961 حين أصبحت الكويت عضوا في البنك الدولي مؤكدا رغبة الأخير في تزويد الكويت بأفضل الخبرات التنموية في شتى المجالات لتوسيع أفق التعاون والمساهمة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

يذكر أن مجموعة البنك الدولي منظمة إنمائية توفر حلولا تنموية تمويلية ومعرفية للدول الأعضاء وتختص بتقديم الخدمات الاستشارية للتنمية من خبراء دوليين والحلول والاستشارات حول إدارة المخاطر للتصدي والاستجابة للتحديات الإقليمية والدولية وتقديم القروض الميسرة للدول الفقيرة للقضاء على الفقر وتحقيق الازدهار في الدول الاعضاء البالغ عددها 189 دولة.

البلاد تبذل جهودا على طريق تحولها إلى مركز مالي وتجاري بحلول 2035

زياد النكت

مع نظرة مستقبلية مستقرة

«كابيتال إنتليجنس» تثبت التصنيف السيادي للكويت

توقعات باستمرار العجز في ميزانية الحكومة المركزية خلال السنوات المالية 2025 - 2026

أكدت وكالة كابيتال إنتليجنس للتصنيف الائتماني تصنيفها لأصول الكويت المقومة بالعملتين المحلية الأجنبية طويل الأجل عند درجة "+A".

وثبتت الوكالة في تقريرها التصنيفات الائتمانية معيار القوة المالية FCR قصير وطويل الأجل عند درجة "A1"، وأبقت على النظرة المستقبلية للتصنيفات لتظل "مستقرة".

وأرجعت الوكالة ذلك لتصنيف الأصول المالية الكبيرة لصندوق الأجيال القادمة في الكويت، وصافي مركز الدائن الخارجي الكبير للبلاد، والمستوى المنخفض للغاية للدين الحكومي، والاحتياطات الكبيرة من الهيدروكربون.

على الرغم من أن المستوى الفعلي للأصول في صندوق الأجيال القادمة، وتديره هيئة الاستثمار الكويتية، غير مؤكد وذلك لأن الإفصاح العام محظور بموجب القانون، إلا أن أحدث التقديرات أشار إلى تجاوزه 800 مليار دولار؛ وهو ما يعادل نحو 5 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في عام 2023)، وأن 50 % مستثمرة في الولايات المتحدة.

وأخذت الوكالة في الاعتبار أن أصول صندوق استقرار الميزانية الحكومية الأصغر حجما، صندوق الاحتياطي العام (GRF) قد تم تجديدها وكافية لتغطية احتياجات الحكومة التمويلية على المدى القصير إلى المتوسط.

ولا تزال التصنيفات السيادية مقيدة بسبب الاعتماد الكبير على الهيدروكربونات، التي تمثل ما يقرب من 48.4 % من الناتج المحلي الإجمالي و92.5 % من الصادرات والإيرادات في النصف الأول من العام 23.

وكذلك المخاطر السياسية الناجمة عن بيئة صنع السياسات الصعبة في البلاد معتدلة، إن المأزق المستمر بشأن قانون الدين العام الجديد وبدونه تتمتع الحكومة بقدرة محدودة على إصدار الديون، وعدم قدرة الحكومة على الاستفادة من أصول صندوق الأجيال القادمة دون الحصول على إذن برلماني، يجعل الحكومة أكثر عرضة لمخاطر تمويل الميزانية المستقبلية من ميزانيتها العمومية.

وتتوقع الوكالة تسجيل ميزانية الحكومة المركزية ويتم قياسها قبل التحويلات إلى صندوق الأجيال القادمة وباستثناء دخل الاستثمار عجزاً صغيراً بنسبة 2.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 24 وتنتهي في مارس 2024)، مقارنة بفائض قدره 13.1 % في السنة المالية 2023.

كما ترجح أن تظل ميزانية الحكومة المركزية في حالة عجز خلال السنوات المالية 2025 – 2026، بمتوسط 3.8 % من إجمالي الناتج المحلي، بناءً على افتراض متوسط سعر النفط يبلغ 72.5 دولاراً أمريكياً للبرميل.

ولا يزال دين الحكومة المركزية منخفضاً للغاية، ومن المتوقع أن يظل دون تغيير عند 3.1 % من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 24؛ نظراً لعدم وجود قانون ديون جديد يسمح للحكومة بالاقتراض من أسواق رأس المال.

ولا تزال الأرصدة الخارجية للكويت قوية للغاية، ومع ارتفاع أسعار النفط وصادراته، من المتوقع أن يظل فائض الحساب الجاري مرتفعاً للغاية عند 30.3 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، مقارنة بـ 36.0 % في عام 2022، وكذلك توقعت أن يبلغ متوسطه 26.3 % في الفترة 2024 – 2025.

وكذلك لا تزال السيولة للدولة مرتفعة للغاية، حيث بلغت الاحتياطات الرسمية 46.5 مليار دولار في نوفمبر/تشرين الأول 2023، وتغطي 9.4 شهراً من الواردات، و35.6 % من المعروض النقدي "م2"، و400 % من الديون الخارجية قصيرة الأجل على أساس الاستحقاق المتبقي.

ونتيجة لتخفيضات إنتاج النفط تماشياً مع قرار أوبك+، كان الأداء الاقتصادي "ضعيفاً" على حد وصف الوكالة خلال عام 2023، متوقعة انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.6 %؛ وذلك لانكماش إنتاج النفط والغاز بنسبة 4.3 %، الذي قابله جزئياً نمو بنسبة 3.8 % في القطاعات غير النفطية.

وأضافت كابيتال إنتليجنس أن آفاق النمو على المدى القصير إلى المتوسط لا تزال عرضة للشكوك الناجمة عن التأثير السلبي للتباطؤ الاقتصادي في الاقتصادات العالمية الكبرى، والتقلبات في أسعار النفط وإنتاجه، فضلاً عن غياب الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية نظراً لاستمرار المأزق السياسي.

ويتوقع أن يبلغ متوسط النمو الاقتصادي الحقيقي 3.8 % في الفترة 2024 – 2025، مما يعكس زيادة إنتاج النفط والغاز والأداء القوي للقطاعات غير النفطية.

وحول القطاع المصرفي أشارت الوكالة إلى أن قوته تظل معتدلة مع جودة الأصول الجيدة والسيولة المريحة، فضلاً عن الرسملة السليمة على الرغم من التركيز على كل من التمويل والإقراض.

وبلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال 18.3 % اعتباراً من سبتمبر 2023، في حين ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض إلى مستوى منخفض عند 1.7 % خلال الفترة نفسها.

ومثل باقي دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، لا تزال الكويت معرضة لمخاطر جيوسياسية عالية ومتزايدة ناجمة عن التداعيات الإقليمية للحرب في غزة وتصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران في كل من البحر الأحمر والخليج العربي. ومن الممكن أن يؤدي المزيد من تصعيد التوترات إلى تعطيل تدفقات رأس المال وصادرات النفط والغاز.

وسط انخفاض لـ10 قطاعات

«الأحمر» يحكم قبضته على مؤشرات البورصة

جلسة حمراء للبورصة

خيم التراجع على أداء المؤشرات الرئيسية للبورصة عند إغلاق تعاملات، أمس الأحد، وسط انخفاض لـ10 قطاعات.

وشهدت الجلسة انخفاض مؤشرها العام 44ر03 نقطة ليبلغ مستوى 7194ر28 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر61 في المئة.

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 22ر49 نقطة ليبلغ مستوى 5949ر29 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر38 في المئة من خلال تداول 5ر86 مليون سهم عبر 5665 صفقة نقدية بقيمة 12 مليون دينار (نحو 36ر6 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 53ر09 نقطة ليبلغ مستوى 7865ر10 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر67 في المئة من خلال تداول 167ر7 مليون سهم عبر 6860 صفقة بقيمة 46ر3 مليون دينار (نحو 141ر2 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 34ر07 نقطة ليبلغ مستوى 5890ر01 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر58 في المئة من خلال تداول 63ر3 مليون سهم عبر 3557 صفقة نقدية بقيمة تسعة ملايين دينار (نحو 27ر4 مليون دولار).

وبلغت قيمة التداول في البورصة بتعاملات أمس 58.4 مليون دينار، وزعت على 254.32 مليون سهم، بتنفيذ 12.52 ألف صفقة.

وأثر على الجلسة تراجع 10 قطاعات في مقدمتها المنافع بـ1.80%، بينما ارتفعت 3 قطاعات على رأسها الخدمات الاستهلاكية بنحو 1.52%.

تراجع سعر 69 سهماً على رأسها "بيت الطاقة" بـ11.42%، بينما ارتفع سعر 36 سهماً في مقدمتها "مينا" بـ28.27%، واستقر سعر 19 سهماً.

وجاء سهم "أرزان" المرتفع 0.87% في مقدمة نشاط التداول بحجم بلغ 42.73 مليون سهم، وسيولة بقيمة 9.96 مليون دينار.

«أسواق المال» تصدر قراراً بشأن ضوابط تقويم الانخفاض في القيمة للأصول

أصدرت هيئة أسواق المال، أمس الأحد، القرار رقم (11) لسنة 2024، بشأن ضوابط تقويم أو دراسة الانخفاض في القيمة للأصول.

وشمل القرار تعديل الملحق رقم (1) من الكتاب الحادي عشر، بالإضافة إلى تعديل كل من الكتاب الخامس والثامن والثاني عشر والثالث عشر والخامس عشر والتاسع عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

وتتمثل التعديلات الواردة في القرار بشكل رئيسي على تعديل الملحق رقم (1) من الكتاب الحادي عشر من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة، ليشتمل على ضوابط وحدود دنيا يتوجب الالتزام بها عند تقويم أو دراسة الانخفاض في القيمة لأي أصل – وليس فقط الأصول العقارية – مدرج في البيانات المالية بناءً على متطلبات معايير المحاسبة الدولية.

كما تتضمن التعديلات على إضافة إلزام ممارسي نشاط مستشار استثمار، ونشاط مقوم أصول، بالأحكام الواردة في الملحق المشار إليه سالفاً.

بالإضافة إلى ذلك، تضمنت التعديلات في هذا الخصوص تعديلات على الكتاب الثالث عشر من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة، والخاص بأحكام أنظمة الاستثمار الجماعي.

تمت إضافة ضرورة قيام مدير الصندوق بتقويم أصول الصندوق وفقاً لأحكام الملحق المشار إليه آنفا، أخذاً بعين الاعتبار بأنه تم تعديل كل من الكتاب الخامس والكتاب الثامن والكتاب الثاني عشر والكتاب الثالث عشر والكتاب الخامس عشر والكتاب التاسع عشر بشأن ضرورة الالتزام بمتطلبات الملحق رقم (1) من الكتاب الحادي عشر عند تقويم أو دراسة الانخفاض في قيمة الأصول.

كما تجدر الإشارة إلى أن ضوابط تقويم الأصول الواردة في الملحق رقم (1) من الكتاب الحادي عشر المشار إليه، قد جاءت بعد دراسة مكثفة للتشريعات والضوابط الرقابية الخاصة بتقويم الأصول في دولة الكويت، ودراسة تجارب عينة من الجهات الرقابية في دول

يأتي ذلك مع الاطلاع على معايير التقويم الدولية الصادرة من مجلس معايير التقويم الدولية، واستطلاع رأي الشركات والجهات المعنية في دولة الكويت بشأن تلك الضوابط.

ودعت هيئة أسواق المال مقدمي خدمات تقويم الأصول الخاضعين لرقابة الهيئة إلى ضرورة التزام بما جاء في القرار رقم (11) اعتباراً من تاريخ 31 أكتوبر 2024.

كما يتوجب على الأشخاص المرخص لهم والشركات المدرجة في البورصة وأنظمة الاستثمار الجماعي مراعاة الالتزام بما جاء في هذا القرار عند إصدار بياناتهم المالية (المرحلية أو السنوية) المنتهية في ختام العام الحالي، وما بعده.

وستقوم الهيئة بإصدار مواد توعوية وتعاميم تتعلق بتطبيق ضوابط تقويم الأصول الواردة في هذا القرار المشار إليه أعلاه.

«استثمارات» توقع اتفاقيتي صانع سوق مع شركتين مدرجتين

وقّعت شركة الاستثمارات الوطنية اتفاقيتين لتقديم خدمة صانع سوق على سهم شركة ايفا للفنادق والمنتجعات، وشركة الاستشارات المالية الدولية القابضة "ايفا".

وحسب بيان للبورصة أمس الأحد، فإن "استثمارات" ستباشر نشاط صانع السوق على الشركتين بعد الانتهاء من إجراءات التسجيل في بورصة الكويت، واستيفاء المتطلبات التنظيمية المقررة في هذا الشأن.

وفي بيان منفصل، أعلنت البورصة موافقتها على تسجيل شركة الاستثمارات الوطنية كصانع سوق على أسهم شركتي "ايفا"، و"ايفا للفنادق"؛ بدءاً من يوم غد الاثنين.

ويُعرف صانع السوق في البورصة بأنه الشخص الذي يعمل على توفير قوى العرض والطلب على ورقة مالية مُدرجة أو أكثر؛ طبقاً للضوابط الصادرة عن هيئة أسواق المال أو المعتمدة منها.

وحسب آخر بيانات مالية معلنة، حققت "ايفا فنادق" أرباحاً في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي بقيمة 11.60 مليون دينار، وسجلت "ايفا" ربحاً في الفترة نفسها بقيمة 15.38 مليون دينار، وبلغت أرباح "استثمارات" في الفترة ذاتها 2.51 مليون دينار.